# ثورة الســـــودان وآفاقـــه المستقبلية.

د. ناجية سليمان عبدالله ـ كلية الاقتصاد العجيلات ـ جامعة الزاوية

## مُقدّمـــــة

يعاني الســودان منذ انفصال جنوبه عنه سنة 2011 م ، من تعدد الأزمات الاقتصادية واستفحالها ، وكان سببها الأول فقْــد السودان مصدراً مهماً في إيراداته وهو النفط ، حيث كان يشكل حوالي ما نسبته 95% من صادراته، ليخسر منه حوالي 75%، بالإضافة للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه بالرغم من رفعها سنــة 2017 م.

اتخذت حكومة الســودان العديد من الإجراءات لمواجهة الوضع الاقتصادي المتردي ، ولكنها كانت إجراءات غير مقبولة من الشارع السوداني، فواجهها باحتجاجات رافضة لها، حاولت الخرطوم إخمادها بمختلف الوسائل ، ولكن قوة الشارع السوداني التي اجتمعت فيها مكونات مختلفة، وعزم المتظاهرين على الخلاص مما هم فيه دفعهم لمواصلة الحراك، وتطورت بعدئذ المطالب من اقتصادية إلى سياسية تطالب بتنحي رموز النظام، وهو ما تحقق حتى الآن لهذه الثورة التي حاولت المحافظة على سلميتها، خاصة بعد اتخاذ الجيش قرار حماية المتظاهرين، وعزل الرئيس البشير.

وقفت القوى الإقليمية والدولية موقف المتردد من هــذه الثورة، في حيرة ما بين من سيكون المنتصر للوقوف في صفه، وفي خضم ترددهما هذا انتصرت الثورة ما دفع العديد من القوى لمباركتها على الرغم من عدم تقديم الدعم لها منذ البداية.

أسباب هذه الثورة، ومساراتها، والآفاق المستقبلية للسودان هو ما يحاول هذا البحث توضيحه.

**أهمية البحث**:

تعود أهمية البحث في كونه محاولة مبدئية لدراسة الحراك الثــوري في السودان، وكيف تحــوّل إلى ثورة حققت سقوط نظام عمــره ثلاثة عقود ، محاولا وضع احتمالات مستقبلية لما سيؤول إليه الوضع في السودان من بعده.

**مشكلة البحث**:

تدور مشكلة البحث في سؤال رئيس هو إلى أين يتجه السودان بعد نجاح ثورته في إزاحة نظام الإنقاذ في ظل ما يواجهه من تحديات؟

ويترتب عن هذا السؤال التساؤلات الآتية:

1- ما هي دوافـــع الحراك الشعبي في السودان؟
2- ما الصورة التي كان عليها الحراك في السودان؟
3- مم تكون الحراك في السودان؟
4- كيف كانت المواقف الإقليمية والدولية من الثورة السودانية، وما ردود الأفعال تجاهها؟
5- ما الاحتمالات المستقبلية التي سيكون عليها الوضع في السودان؟

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلى :

1- تتبع مراحل الحراك الثوري في السودان، والكشف عن دوافعه.
2- معرفة مكونات هذا الحراك وما الآلية التي اعتمدها للسير في هذا الاتجاه .
3- الكشف عن المواقف الإقليمية والدولية من الحراك السوداني وردود أفعالهما حيال ما نتج عنه.
4- وضع تصورات لمستقبل السودان على ضوء المعطيات المتوفرة في بداية المرحلة الانتقالية.

وللإجابة عن تلكم التساؤلات وتحقيق الأهـــداف فقد تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية :

المحور الأول : أسباب الاحتجاجات ومساراتها، والمحور الثاني: مكونات القوى الثورية والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، والمحور الثالث: الأفاق المستقبلية للسودان بعد الثورة، وقد وتم الاعتماد في ذلك على المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائـــي.

**المحور الأول ـ أسباب الاحتجاجات ومساراتها:**

شهد السودان خـــلال فترة حكومة الإنقاذ منذ العام 1989م أزمات متعاقبة نجمت عنها أوضاع متدهورة انعكست على حياة الشعب السوداني، كان من أبـــرزها قضية جنوب السودان، وقضية دارفور اللتان كلفتا السودان كثيراً، سواء في

مواجهتهما أو نتائجهما، حيث استنزفتا مقدرات السودان الاقتصادية والبشرية، هذه الأزمات وما نتج عنها جعل أبناء السودان يرفضون العيش تحت سيطرة نظام حكومة الإنقاذ برئاسة الرئيس عمر الحسن البشير، فهم يحملونه ما آل إليه حال البلاد.

شباب السودان تفهّم ما انحدرت إليه ما سمى آنذاك بثورات الربيع العربي 2010-2011م ، وما آلت إليه الأوضاع فيه ، ولكنهم لم يكونوا عازمين حينها ، ولعلّه انتظاراً لما تؤول إليه الأمور ، أو تخوفا لما يحدث، إلا أنّهم نجحوا أخيرا في ابريل 2019 م ، وتحولت الاحتجاجات إلى ثــورة، وتنحّى الرئيس عمر الحسن البشير من على هرم السلطة. فما الأسباب التي دفعتهم للثورة في هذا الوقت الحاضر ؟

**أولا ـ أسباب الثورة :**

تضافرت جملة من الأسباب التي دفعت أبناء السودان إلى إعـــلان ثورتهم ضد الحكومة، ولعلّ الأكثر بروزا على السطح العامل الاقتصادي ، فنصف السودانيين، أو أكثرهم يعيشون تحت الفقر على الرغم ما في بلادهم من خيرات تكفي القارة بأسرها ، وذلك بسبب:

1- انتشار الفساد على مختلف الأصعدة ، وفي معظم الهيئات ابتداءً بالطبقة الحاكمة، وقد أَشارت لذلك تقارير منظمة الشفافية العالمية، حيث تؤكد أن السودان هو الأسوأ عربيا وإفريقيا في معدلات الفساد.

2- الأنفاق المستمر على الجانب العسكري، خاصة بعد فرض حظر على حكومة السودان بشأن استيراد السلاح، والاتجاه لسوق السلاح غير المشروع للحصول عليه للقضاء على الصراعات والحروب التي تشهدها البلاد، ما جعل الاقتصاد السوداني يعاني من التدهور، بل إنّه وصل إلى حافة الهاوية.(1) .

3- تأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية والدولية التي فرضت على السودان نتيجة اتهام حكومة السودان بارتكاب جرائم إبادة جماعية ضمن أحداث قضايا الجنوب ودارفور.(2)، وكانت بداية العقوبات الاقتصادية في العام 1983، حيث أعلنت الولايات المتحدة أن السودان منطقة غير مستقرة ، وطالبت شركة شيفرون الأمريكية بمغادرة السودان، ثم في العام 1988م أوقفت المساعدات الاقتصادية الأمريكية للسودان بدعــوى أنه غير متعاون في سداد الديون(3) ، وازداد الأمر سوءاً في العام 1991م ، بعد مساندة السودان

للعراق في حرب الخليج الثانية ، حيث تم إدراجه في قائمة الدول الراعية للإرهاب(4)

4- فقدان السودان لإيراداته البترولية عقب انفصال جنوب السودان، والذي تحقق في يناير 2011 م إثــر توقيع اتفاقية ( نيفاشا ) سنة 2005 م. (5)

لهذه الأسباب ازدادت شدّة الأزمة الاقتصادية بالسودان، فكانت الدافع لانتفاضات شعبية منها انتفاضة في 2011م ، تلتها انتفاضة في يونيو 2012 م ، ثم في سبتمبر2013م، إلاَّ أن الحكومة المركزية سيطرت على الوضع، وتمكنت من إخمادها، وبددت حلم شباب السودان بإسقاط رموز النظام، وراح ضحيتها ما يقارب مائتي متظاهر ، وكذلك ما كان من العصيان المدني في نوفمبر 2016م . لقد كانت هذه التحركات محاولات من أبناء السودان لإيصال حالهم للحكومة، وبمثابة الجرس الدائم لإيقاظ الحكومة من سباتها، حيث كان بإمكانها اتخاذ مبادرات إصلاح على مختلف الأصعدة، لكنها رأت أن إجهاضها في مهدها هي أفضل وسيلة تجنبها الإطاحة بها.

لم كُتب التاريخ قديمه وحديثه أليس لأخذ العبر؟ إنَّ الأحداث التي مرَّت بها الدول العربية ليست بالبعيدة، وكان بإمكان النظام السوداني الاستفادة منها.

والأسباب الرئيسة التي كانت وراء هذه الثورة (6):

1ـ عدم وجود مخرجات فعلية من الحوار الوطني الذي أَطلقه الرئيس البشير في مطلع 2014 م بعد احتجاجات 2013م ، فقد رفض الحزب الحاكم تقديم أيّة تنازلات مهمة للمعارضة التي شاركت في الحوار، ورفض مطالبهم بتأجيل انتخابات 2015 م ، وقام بتعديل الدستور، ووصل الأمر لاعتقال قادة المعارضة ، ومن بينهم الصادق المهدي.

2ـ انتشار الفساد ، وانتهاك حقوق الإنسان في السودان، ففي تقرير منظمة الشفافية الدولية أن الفساد موجود بجميع القطاعات، وفي جميع فروع الحكومة السودانية، وبحسب مؤشر مدركات الفساد عام 2018 م ، فإنَّ السودان يحتل المرتبة 172 من بين 180 دولة، وهذا ما يفسر تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وانعدام فرص العمل ، وانتشار البطالة، وهذه الظروف وحدها كافية لثورة الشباب على الحكومة.(7)

3ـ إقدام الحكومة السودانية على اتخاذ سلسلة من الإجراءات في نهاية العام 2018، بعد إجازتها لميزانية حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها نائب الرئيس عمر البشير، الفريق أول بكرة حسن صالح، وكان وزير المالية بها ، وهو من الجيش، فبمجرد

إعلانها ، تدهورت قيمة العملة السودانية، فكان رد الحكومة اتخاذ جملة من الإجراءات الصارمة للحد من التدهور، منها: رفع الدعم عن كثير من السلع، والتحجج بأنَّ التسعيرة الحكومية للسلع باتت غير عادلة بالنظر إلى قيمة العملة المتدني، ونتج عن ذلك (8):

أـ ندرة الخبز والوقود، ووقوف الناس في طوابير طويلة للحصول على حاجاتهم، ما دفع الكثيرين إلى التخزين تحسبا لأيّ وضع أسوا. ما جعل سقف التخزين عاليا دون استهلاك، وهو ما تسبب في زيادة الأزمة.(9)

ب ـ نجم عن أزمة الوقود الجمود في قطاع النقل والمواصلات، فتضرر بذلك القطاع الزراعي في مواسم الــري والحصاد نتيجة لانقطاعه، ما زاد الضغوط على المجتمع الريفي المنتج.

ج ـ أزمة النقد الأجنبي ، وأزمة السيولة، فالأموال مكدّسة في المصارف ولا يمكن سحبها، والتحصيل الالكتروني محدود وغير مستعمل خارج المدن الكبيرة، وسادت تعاملات تجارية لعلاج الأمر باختلاف سعر السلعة اختلافا كبيرا نقدا أو صكوكًا، فكان الفارق كبيرًا بينهما، ما جعل المواطن يصرف أضعاف ما كان يكلفه عند وجود السيولة.

د ـ انخفاض سعر العملة السودانية أمام الدولار، وتباينه بين سعره في البنك الرسمي وبين السوق السوداء، فتغير السعر الرسمي للدولار في ثلاث مراحل خلال 2018 م ، من 7 جنيهات إلى 18 جنيها ، ثم من 18 جنيه إلى 29 ، ثم من 29 إلى 47.5 جنيه سوداني، أما سعره في السوق السوداء فقد قفز من العشرين جنيه إلى 60 جنيه، وهو ما زاد من معدلات التضخم، وارتفاع أسعار السلع، وعدم قدرة المواطن على الحصول على أبسطها.(10)

هـ ـ قيام الرئيس عمر البشير وبدعم من الحزب الحاكم بتعديل الدستور في 4 ديسمبر 2018 م حتى يضمن لنفسه ولاية جديدة في انتخابات 2020 م.(11)

4ـ التكييف القسري مع الاستبداد، وهو ما عملت كثير من الأنظمة الحاكمة على زرعه في مجتمعاتها، فهو لا يعني الاستقرار، لأن التعرض لخنق الحريات ، وانعدام الديمقراطية ينتج ثورة شعبية لا محالة، وهو ما حدث فعلا في السودان، فعلى الــ رغم من معايشة الشعب لهذا الواقع ، وإجبارهم على قبوله ثلاثين عاما إلا أنه حان الوقت لإزالته.

في ظل هذه الظروف المتعسّرة ، وتزايد الأزمات الاقتصادية التي تعسف بالمواطن اندلعت الاحتجاجات، وكان بدايتها في 19 ديسمبر 2018م في مدينة عطبـــرة بولاية نهر النيل ، وكانت مطالبها اقتصادية ، واجتماعية، ثمَّ تطـوّرت وضمَّنتها مطالب سياسية تنادي بتغيير النظام، وامتدت إلى مدن أخرى، وأقدم المتظاهرون على إحراق مقار حزب المؤتمر الوطني الحاكم في كل المدن التي اندلعت بها الاحتجاجات، وتبنى اتحاد المهنيين قيادة المظاهرات، وقدّم مذكرة تطالب بتنحي الرئيس البشير عن الحكم، وعمَّمها على ممثلي الاتحاد الأوروبي، وسفارات الكثير من الدول.(12)

رداّ على ذلك أعلنت الحكومة حـــالة الطواري ، وحظر التجوال، ومع تزايد رقعة الاحتجاجات ازدادت أعمال القمع من قبل قوات الشرطة ، والأمن، والدعم السريع، والقيام باعتقالات واسعة لقادة المعارضة، وأخذت الحكومة تزيد من ضغطها على المواطن ، وذلك بأتباع رقابة مشددة على الصحافة، واعتقال بعض الصحفيين، وحجب الكثير من الصحف ، والمقالات التي تنتقد النظام، وتم حظر مواقع التواصل الاجتماعي التي يتم عن طريقها تنظيم المظاهرات،(13) وأعلن الجيش في 23 ديسمبر 2018 م التفافه حول الحكومة، وأنّه لن يترك البلاد في يد من لا يقدرون قيمتها؛ ولكن هذا لم يخمد الاحتجاجات ، ما دفع الرئيس البشير خلال لقائه بقادة جهاز الأمن والمخابرات أنْ يتعهد بإجراء إصلاحات اقتصادية، غير أنها وعود ظلت حبرًا على ورق.(14)، تواصلت الاحتجاجات في يناير وفبراير 2019م ، مع الإعلان عن تمديد حالة الطواري لمدة عام، وحل حكومة الوفاق الوطني، وحكومة الولايات. وفي مارس 2019م ، وفي إطار محاولات التهدئة أعلن الحزب الحاكم أن الرئيس البشير فوض صلاحياته كرئيس للحزب لنائبه أحمد محمد هارون، إلى حين انعقاد المؤتمر العام التالي للحزب، في محاولة منه لتهدئة الوضع، مع دعوة جميع القوى السودانية إلى الانضمام للحوار الوطني متهما خصومه بالداخل باستغلال الاحتجاجات التي عمت أَغلب السودان لصالحهم. (15)

تواصل الحراك مع بداية شهر أبـريل، وما ميزه هذه المرّة هو العزم الواضح لدى المحتجين على تغيير النظام، و- أيضا – أنه محرك هذه الثورة هم شباب غالبيتهم العظمى من الجنسين، هذه الفئة التي تشكّل أعلى نسبة في عدد سكان السودان، وهم كانوا سند الحكومة طيلة الثلاثين عاما، على الرغم من التحديات الاقتصادية التي

يعيشونها، وعدم مقدرة سوق العمل على استيعابهم، ما جعلهم يعيشون حالة البطالة.(16)

كان أَغلب أولئك الشباب من حملة الشهادات العليا، ويمتلكون الخبرة في كيفية التّصدي للقوات الأمنية التي أرادت أن يحيدوا عن قرارهم، وتمكّنوا من تنظيم حراكهم وضبطه في المدن المختلفة. (17) ، واتسعت المساحة الجغرافية التي امتد عليها الحراك ، فقد شمل عددًا كبيرًا من المدن، وبدأ من الأطراف وليس العاصمة، وظهرت قيادة متفق عليها بين الثوار.، مع فقدان النظام لأدوات الهيمنة ، والحاضنة الاجتماعية ، فكل فئات المجتمع المدني من طلاب ، وجمعيات ، ونقابات ، وكبار رموز المجتمع اتفقت على دعم الحراك، ونبذت كل من يتعاطف مع النظام الحاكم، والميزة الأخيرة هي قيام قيادة الحراك (تجمع المهنيين السودانيين) باحتواء فصائل المعارضة في تحالف مشترك. (18)

اشتدّ حراك شباب السودان، ولم يعد يخشى مواجهة القوات الحكومية، ما جعل الجيش ينحاز للشعب، وفـــي 11 ابريل 2019 م أعلنت قيادة القوى الأربعة : القوات المسلحة، والأمن المركزي، والدعـــم السريع، وقوات الشرطة موقفهم، وقررت الاستجابة لمطلب الشارع السوداني، بضرورة تنحية الرئيس عمر حسن البشير عن السلطة ، ونقلها لمجلس عسكري انتقالي، ولم يكن أمام الرئيس البشير إلاَّ الرضوخ لقرار تنحيته؛ لأنّـــه لم يعد هناك حل غير هذا.(19)

لماذا نجح الحراك هذه المرَّة؟ ولم ينجح في السنوات الماضية؟ ولماذا وقفت كل القوى مع الشعب؟ هل كانت من قبل غير مدركة لواقع البلاد أمْ كان همها حفظ الأمن والاستقرار كيفما كانت الأوضاع؟

**ثانيا ـــ كيف سارت الأوضاع بعد الإعـــلان عن عزل الرئيس؟**

بمجرد الإعلان عن سقوط النظام، استلم المجلس العسكري زمـــام الأمور، وأصدر بيانًا أعلن فيه أن مؤسسات النظام قد حُلت، وأنَّ دستورها قد عُطل، مع الإبقاء على المحكمة الدستورية ، والنظام الولائي بولاته الحاليين، ومؤسسة الوكلاء في الوزارات الحكومية، والانتقال إلى السلطة المدنية بعد عامين، والالتزام بالحريات العامة، وتخفيض فترة الطوارئ إلى ثلاثة أشهر.(20)

ولكن هل قبل شباب الثورة بذلك؟ هل تحركوا ليسقطوا البشير ، ويستلم المجلس العسكري سلطة البلاد؟ أين الجديد في ذلك؟

رفض الحراك بكل مكوناته استلام المجلس العسكري بقيادة عوض بن عوف أمور البلاد؛ لأنهم يرون فيه امتدادًا للنظام السابق، وطالبوا في بيانهم ببقاء القوات المسلحة كضامن لعملية الانتقال السياسي وليست كحاكم للبلاد، واقتصار مهامه على الحفاظ على السلامة الإقليمية للسودان، وتنحي رئيس اللجنة عوض بن عوف وإسناد رئاستها إلى شخصية توافقية، تتمتع بالنزاهة والكفاءة ، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية من الشخصيات العامة غير الموالية لنظام الإنقاذ، والتوافق بشأن المعايير العامة لتحديد شكل الدولة، وهويتها وصياغة الدستور، والمدة الانتقالية المنشودة أربع سنوات تعقبها انتخابات حرة، وذلك لإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة الفاعلة في إدارة المرحلة الانتقالية.(21) ، وأصدر الحراك مجموعة من القرارات منها:- (22)

- الاستمرار في الاعتصام ، وتعليق التفاوض مع المجلس العسكري، وعدم التعامل معه، واعتباره امتدادًا للنظام.
- التصعيد الثوري في الميدان وفي الاحياء، والتأكيد على أن الثورة مستمرة لا محالة.
- عدم الاعتراف بأي سلطة انقلابية ، أو عسكرية ، ورفضها رفضا تامًا.
- تشكيل هياكل السلطة الوطنية الانتقالية كافة، وملءْ كافة مقاعد المجلس السيادي ومجلس الوزراء.

أَمام هذا الإصـــرار من المتظاهرين ، وتمسكهم بالاعتصام ، أَقدم قائد قوات الدّعم السريع محمد حمدان على الاستقالة من عضويتها، ودعا للتفاوض مع المعتصمين، وتنحـــى رئيس اللجنة المشكلة لتسيير أمـــور البلاد عوض بن عوف ، وبعض الشَّخصيات التي لم تجد قبولًا من الشارع السوداني، فهم كانوا يمثلون النظام الذي سعى الحراك لإسقاطه، ويعتبرهم شركاء فيما وصل له حال البلاد، وأسندت رئاسة اللجنة إلى الفريق أول عبد الفتاح البرهان المفتش العام للقوات المسلحة، وهو ليس مطلوبًا من المحكمة الجنائية الدولية ، ما يعطيه الفرصة للتواصل مع القوى السياسية السودانية ، والمجتمع الدولي.(23)

**هل انتهت الثورة هنا وفضت الاعتصامات؟ وبدأ العمل لبناء جديد يسع كل أطياف الشعب السوداني؟**

طالب المجلس العسكري في 22-4- 2019م بفض الاعتصام، وفتح الطرق والممرات، وترك مسؤولية الأمن للأجهزة المختصة بها، وقطع الطريق أمام أية جهة

تحاول القيام بممارسات سلبية تضر بالأمن العام. فحدث تبادل اتهامات بين الطرفين، وأعلنت قوى الحرية والتغيير تعليق التفاوض مع المجلس العسكري.(24)

في محاولات من المجلس العسكري تهدئة الأوضاع، وسعيه حسبما أعلن لتسيير دفة البلاد السياسية والاقتصادية والأمنية، حاول احتواء كل المطالب مؤكدا على عزمه تسليم البلاد لسلطة مدنية، وتم الاتفاق على ثلاث مستويات للفترة الانتقالية وهي: مجلس سيادي من مدنيين وعسكريين بصلاحيات تشريفية، وحكومة انتقالية تحكم ثلاث سنوات مكونة من 17 وزيرًا من الكفاءات، يتم تعينها بواسطة قوى التغيير، ومجلس تشريعي يُمنح لقوى التغيير 67% من مقاعده، ولكن حدث خلاف بشأن نسب التمثيل بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير في مجلس السيادة ورئاسته، وهو ما أدّى إلى تفجر الأوضاع بينهما، فأعلن المتظاهرون الاعتصام أمام مقر المجلس العسكري، ما دعا المجلس للمطالبة بفض الاعتصام، قابله المتظاهرون بالرفض، فكان الرد أعنف واستخدمت القوة لفض الاعتصام يوم 2019/6/3م ، الذي نجم عنه مقتل أكثر من ستين شخصًا، ما دفع قوى الحرية والتغيير الإعلان عن عصيان مدني شامل، قوبل بترحيب عام، وتأزم الوضع أكثر بين المعارضة والجيش، وشُنت حملة اعتقالات واسعة لعدد كبير من السياسيين، وعلقت المفاوضات. (25)

هل يستطيع المجلس العسكري تحقيق توافق مع كل مكونات الثورة؟ فهناك تجمع قوى إعلان الحرية والتغيير بمكوناته المختلفة، التي تقدمت بتصور للمجلس العسكري الانتقالي لتعزيز الثقة بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، وتسليم السلطة لحكومة مدنية، والإسلاميون، وغيرهم؟ فربما ما يقبل من طرف قوى الحرية والتغيير لا يقبله الإسلاميين، والدليل على ذلك دعوة مجموعة من الأحزاب والحركات الإسلامية للتظاهر ضد الاتفاق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، بحجة أنه اتفاق إقصائي ، ويتجاهل تطبيق الشريعة الإسلامية.

بدأ التحرك الإقليمي والدولي للوساطة بين طرفي النزاع اليوم حليفا الأمس، فكان التدخل من إثيوبيا عبر رئيس وزرائها أبي أحمد ، الذي زار الســودان في 7يونيو2019م، ومبعوثه محمود بــربر، ليعلن بعدها عن (26):

1- استئناف الحوار بين المجلس العسكري ، وزعماء المعارضة لحل الأزمة السياسية.
2- تعليق العصيان المدني.

3- الموافقة على إطلاق سراح السجناء السياسيين كخطوة لبناء الثقة بين الطرفين.
4- تقترح الوساطة تشكيل مجلس انتقالي لإدارة البلاد يضم خمسة عشر عضوا ، منهم ثمانية مدنيون ، وسبعة من ضباط الجيش لقيادة المرحلة الانتقالية.

في حين أن المجلس العسكري أعلن إصراره على أن تكون سيادة المجلس بيد الجيش حماية للأمن، ويكون تكوين المجلس مناصفة بين الطرفين.

أرى أنَّ المجلس العسكري محقٌّ في ذلك، فالوضع الأمنـــي في السودان لا يحتمل أن تخرج السيطرة من يد الجيش، فالبلاد تعاني من أوضاع مضطربة في عدة مناطق، ولا يتحقق الانتقال السياسي إلا في وجود بيئة مستقرة، وهــذا ما أثبتته الأيام في دول ما سمّي الربيع العربي، ولكن هذا الحق لا يعني انفراده بالسلطة، وتكرار سيناريو 1989م ، وتسليم حكومة البلاد لقيادة عسكرية، وعلى ما يبدو أن مماطلته في التسليم هي خطوة لانفراده بالحكم.

كما انضمت الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في إيجاد حل للأزمة السياسية، فعينت مبعوثا للسودان هو :( دونالد بوث) ، - وهو دبلوماسي أمريكي سابق إلى العديد من الدول الإفريقية منها جنوب السودان، وكان له دور في ترتيب العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية فترة حكم الرئيس البشير- وكان معه مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية (تيبور ناغي) لقاء مع وفدٍ ، يمثل قوى الحرية والتغيير بصفته قائدًا لحركة الاحتجاج في 12 يونيو 2019، وسبقه لقاء لـــ (تيبور ناغي) مع وكيل وزارة الخارجية بالإنابة الهام إبراهيم، معلنة الولايات المتحدة أنها قد أقدمت على هذه الخطوة من أجل حث المعارضة والمجلس العسكري على المفاوضات.(27) والتقى (تيبو) في 13 يونيــو2019 م ، مع رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح برهان محاولا الوقوف على نقاط الخلاف بين المجلس العسكري والمعارضة، محاولا تقريب وجهات النظر بينهم، وقد أعطت هذه الوساطات دفعة للمعارضة للتشدد، وأعلنت أنها لن تتفاوض مع المجلس العسكري إلَّا في حال وجود طرف ثالث يرعى المفاوضات.

ولكن لماذا نحن العرب دائما في حاجة لطرف ثالث للواسطة؟ هل الخلاف بينهم عن التمثيل في مجلس عميق ما يدفع بهم إلى إقحام أطراف خارجية؟ إذًا كيف اتفقا على عزل النظام؟

وأخيرا خرجت أزمة الحوار في السودان إلى الساحة الدولية، وأصبحت محط بيانات من مجلس الأمن، حيث صدر عنه بيان بالإجماع في 12يونيو2019م ، أدان فيه أحداث العنف التي تشهدها السودان، وطالب فيه ب (28):

1- حماية المدنيين، والحفاظ على حقوق الإنسان.

2- ضرورة العمل الجماعي لإيجاد حل توافقي للازمة، ودعم المجلس للجهود الدبلوماسية التي تقودها اثيوبيا.

لو استمر التعنت من قبل الطرفين هل سنشهد تدخلات أكثر بدعوى الوساطة لأجل التسوية؟

هذا هو الشي المؤكد، فالكل يسعى لترتيب وضع يخدم مصلحته، لذا ستتزاحم القوى الإقليمية والدولية للتدخل، محاولة فرض مسارات تسوية تــرى أنها تخدم مصالحه، وهنا سيكون اللعب بمصير السودان ومصلحته.

إذًا فالحل الجذري للتسوية مهما كان الخلاف لابد أن يكون سودانيًا ، فالطرف الثالث أغلب الأحيان هو أداة لتعقيد المشكل لا تسويته.

## المحور الثاني ـــ مكونات القوى الثورية ، والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة :

### أولاـــ مكونات القوى الثورية:

عند بداية الاحتجاجات في شوارع السودان لم يتم الإعلان عن قيادات المكونات التي نظمت وبادرت بالاحتجاج، ولعل ذلك عائد لخوفهم من فشل ثورتهم ، وتعرضهم للاعتقال والتعذيب، ولكن مع سقوط النظام، ونجاحهم في أول خطوة بدأت القوى بالبروز وشملت

ـ **قوى إعلان الحريـــة** ، وتضم الكيانات الآتية : تجمع المهنيين السودانيين- تحالف قوى الإجماع الوطني، تجمع القوى المدنية- الكيان النوبي الجامع- قوى نداء السودان- الحزب الجمهوري- حزب بناء السودان - الحزب الليبرالي- التجمع الاتحادي المعارض- تيار الوسط للتغيير- مبادرة لا لقهر النساء- الجبهة الوطنية العريضة – لجان المقاومة السودانية – مجلس الصحوة الثوري – حركة قرفنا- المجموعات النسوية المدنية والسياسية – تحالف مزارعي الجزيرة والمناقل- تجمع أسر شهداء رمضان، منبر المغردين السودانيين- مؤتمر جامعة الخرطوم – كونفدرالية منظمات المجتمع المدني

وأكبر هذه المكونات تجمع المهنيين السودانيين حيث يضم : لجنة المعلمين- لجنة أطباء السودان المركزية- تجمع أساتذة الجامعات- تجمع المهندسين السودانيين- التحالف الديمقراطي للمحامين- شبكة الصحفيين السودانيين- رابطة الأطباء البياطرة الديمقراطيين- لجنة الصيادلة المركزية- جمعية اختصاصي الإنتاج الحيواني، تجمع الصيادلة المهنيين، نقابة أطباء السودان الشرعية- تجع التشكيليين السودانيين- تجع ضباط الصحة- شبكة الصحافيين السودانيين.

ـ **أما تحالف قوى الإجماع الوطني فيشمل:** حزب البعث- حزب البعث القومي- الحزب الوطني الاتحادي- الحزب الوحدوي الناصري- الحزب الشيوعي السوداني- تجمع النساء السياسيات- الاتحادين الأحرار- حزب الحشد الوحدوي- اللواء الأبيض، وتضم قوى نداء السودان : حزب الأمة القومي- حزب المؤتمر السوداني- حزب البعث السوداني- حزب التحالف السوداني – حركة حق- الحزب القومي السوداني- حزب الاتحاديين المستقلين – الحركة الشعبية لتحرير السودان- حركة تحرير السودان- حركة العدل والمساواة.

ـ **والجبهة الوطنية للتغيير تشمل:** حركة الإصلاح- الحزب الاتحادي الديمقراطي- كتلة قوى التغيير- حزب الشرق للعدالة والتنمية- منبر المجتمع الدارفوري- الحركة الاتحادية- الحزب الاشتراكي المايوي- المؤتمر الديمقراطي لشرق السودان- حزب الأمة الموحد- حزب الوطن- تيار الأمة الواحدة- حزب مستقبل السودان- حزب وحدة وادي النيل- الجبهة الثورية لشرق السودان- حزب الشورى الفيدرالي.

ـ **وتحالف نهضة السودان الذي يضم:** حزب الأمة الوطني- حزب التحرير والعدالة القومي- حزب الأمة والصلاح والتنمية- حركة تحرير السودان الثورة الثانية.

بالإضافة إلى أعداد من المستقلين ، ونشطاء المجتمع المدني ، ولجان الأحياء والمبادرات.(29)

السؤال هنا هل كل هذه المكونات يمكن التوافق بينها؟ وفي حال عدم توافقهم ما الذي سيؤول إليه وضع البلاد؟ وكيف يمكن للمجلس العسكري أن يُخرج البلاد في حال دخولها في هذا النفق؟

**ثانيا ــ المواقف الإقليمية والدولية من الثورة:**

ما موقف القوى الدولية والإقليمية من الثورة السودانية؟

حظيت تطورات السودان باهتمام العديد من الدول، وتباينت ردود الفعل تجاه الثورة السودانية منذ بداية الحراك ، وعزل الرئيس البشير من الحكم.، وكان أبرزها كان على النحو الآتـــي:

**على المستوى الإقليمي:**

للنظام السوداني برئاسة عمر حسن البشير أهمية كبرى عند السعودية ، والإمارات العربية المتحدة، ومن مصلحتهما كان بقاؤه في الحكم، فهو مشترك معهم في حرب اليمن بما يزيد عن أربعة عشر الف جندي، وأَغلبهم ينتمون إلى قوات الدعم السريع التي تتبع الرئيس البشير بصورة مباشرة، وبقاؤه يعني بقاء القوات في ساحة الحرب.(30)؛ ولكن عندما نجحت الثورة ؛ وسقط النظام سارعتا لمباركة المجلس العسكري، وأرسلتا وفودا رفيعة المستوى ، التقت عبد الفتاح برهان رئيس المجلس العسكري، ونائبه محمد حمدان، وأعلنتا دعمهما للمجلس العسكري، وتقديم مساعدات للسودان تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار، فالسعودية أعلنت أنَّ المساعدات ستكون في صورة 500 مليون دولار مقدمة من البلدين كوديعة في البنك المركزي السوداني، وسيتم صرف باقي المبلغ لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب السوداني، وتشمل الغذاء والدواء والمشتقات النفطية، فهل وصلت هذه المساعدات فعلا إلى الشعب السوداني؟

أمَّا قطر فعلى الرغم من إعلان استعدادها لتقديم العون اللازم لتجاوز الأزمة من خلال اتصال أمير قطر تميم بن حمد بالرئيس البشير فإنه، وبعد التأكد من أن الثورة ماضية في هدفها لا محالة، وأن النظام في طريقه للإزاحة، أعلنت دعمها للحراك الشعبي في السودان، فقطر لها استثمارات في السودان أبرزها اتفاقية تم إبرامها بينهما في مارس 2018 م تتولى من خلالها قطر مهمة تطوير ميناء سواكن المطل على البحر الحمر شرقي السودان.(31) فترحيبها بالتغيير فيه حماية لمصالحها، على الرغم من أَنها قد تأخرت عدة أيام عن إعلان موقفها الرسمي من التغيير في السودان، في حين سبقتها السعودية والإمارات بإعلان موقفهما ، ومباركتهما للثورة السودانية ؛ ولكن لم هذه السرعة في الموقف السعودي والإماراتي؟

كما هم معلوم أن السودان تشارك بقوات الدعم السريع في حرب اليمن، ومشاركة هذه القوات ثَمَّتَ من يرفضه من الشارع السوداني، واحتمال زيادة الضغط على المجلس العسكري لسحبه أمر جائز، وهو ما يشكل كارثة للتحالف الخليجي، لذا تسعى الإمارات والسعودية على جعل هذه المسألة بعيدة عّما يدور في الساحة السياسية السودانية.

وبالنسبة للموقف المصري وإنْ جاء الإعلان عنه متأخرا إلا أنه كان مؤيدا للمجلس العسكري، ويرجعه بعضهم لعدة أسباب منها: أن مصر تريد أن تتأكد أن تنحي الرئيس البشير هو فعلا تنحٍّ للنظام من جذوره، وليس تغييرًا للوجوه فقط ، ولعلها لمست ذلك بمجرد موافقة عوض بن عوف عن الاستقالة من رئاسة المجلس العسكري، والأمر الآخـــر لتبين أن ما حدث من شباب السودان هو حراك وشأن داخلي دفعتهم لها الأوضاع التي يعيشونها، وليس له أية مرجعية سرية لصالح مصر أو السعودية والإمارات. (32) ، وقد كان لمصر دور في عقد القمة الإفريقية التي طالب فيها الاتحاد الإفريقي المجلس العسكري الانتقالي بتطبيق الانتقال الديمقراطي خلال ثلاثة شهور، في حين طالب مجلس السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي مهلة خمسة عشر يوما لتسليم السلطة لحكومة مدنية، وقد اعتبر بعض الرافضين للتدخل المصري أنَّ تمديد ثلاثة أَشهر هي خطوة تمهيدية لخلق اضطرابات متعمدة في السودان.

ولكنني أرى أن هذا الاتهام بعيد عن الصحة فقد تعلمت مصر وغيرها من الدول، وخاصة بعد أحداث 2011م التي شهدتها الدول العربية معنى أن تكون دول الجوار مستقرة، أو تشهد اضطرابات، فمصر وما تشهده من بعض التجاوزات الأمنية من تفجيرات واعتداء على الجيش خاصة في سيناء وغيرها قد وجدت نفسها محتاجة لجوار مستقر.

إذًا استقرار السودان ومنع دخوله في فوضى لا نهاية لها أولوية استراتيجية لدول شمال إفريقيا وشرقها ووسطها بسبب ما يحيط بها من تحديات أمنية مختلفة، تواجهها وتهدد كياناتها السياسية. وتهدد مصالح القوى الكبرى الطامعة في المنطقة كالولايات المتحدة وفرنسا والصين ....الخ لهذا أرسلت معظم الدول إقليمية ودولية مندوبيها إلى السودان لتأكيد دعمهم للمجلس العسكري الانتقالي وللتغيير.

**أما على المستوى الدولي:**

فكانت المواقف الدولية على النحو الآتي:

الولايات المتحدة الأمريكية كانت مترددة في بداية التحولات التي عاشتها السودان، حيث تخشى من أن تكون امتدادًا لحكومة الإنقاذ، وعرضت ملف السودان على مجلس الأمن في اليوم التالي لعزل الرئيس البشير، ولكنها لم تكن حريصة على إصدار أَية إدانة للوضع القائم بالسودان. وبعد ذلك وجد المجلس قبولا أمريكيا، خاصة بعد الإعلان عن برنامجه بأَنه مجلس انتقالي ديمقراطي سينتهي بسلطة مدنية. وبدأ

الحديث من الجانب الأمريكي عن رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأنها قد أحرزت تقدما مهما في هذا الملف، الذي أدى لتحسن علاقة النظام مع الولايات المتحدة. فقد جرت لقاءات بين القائم بالأعمال الأمريكية ونائب رئيس المجلس الانتقالي على الرغم من اتهامها له بالمشاركة بالعنف في دارفور. ثم زيارة نائب مساعد الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية مكيلا جيمس، وأكد على دعم خيارات الشعب السوداني ، وترتيب المرحلة الانتقالية وضرورة توافقها مع رغبات الشعب، وتشكيل حكومة مدنية.

أما الاتحاد الأوروبي فجاء داعما للدور الأمريكي ومنسقا معه، ولسياسات الاتحاد الإفريقي، ووعد بتقديم المساعدات والتسهيلات.(33)

في حين أعلنت فرنسا مراقبتها للتطورات في السودان، معربة عن أملها أن يكون مسار التغيير سلميًّا، وأنها تتعاون مع مصر بصفتها رئيس الاتحاد الإفريقي في دعم الوصول لمرحلة انتقالية سلمية في السودان. أما بريطانيا فقد أعلنت رفضها القاطع لخطة القوات المسلحة في إدارة المرحلة الانتقالية، واعتبرت الخارجية البريطانية أن وجود مجلس عسكري في السودان لمدة عامين ليس هو الاستجابة المثلى لمطالب المحتجين، الذين يطالبون بتغيير حقيقي، ودعت لوجود رؤية لتحرك سريع نحو قيادة مدنية ممثلة للشعب السوداني.

وجاء الموقف الروسي مغايرا ، حيث اعتبرت أن ما يحدث في السودان هو شأن داخلي متمنية أن تسير في المسار السلمي، وأن تتجنب التصعيد، والعمل على العودة السريعة للمسار الدستوري .(34)

وطالبت الأمم المتحدة عبــر تصريح أمينها العام ( انطونيو غوتيربش) بعملية انتقال في السودان تلبي التطلعات الديمقراطية للشعب، من خلال عملية انتقالية مناسبة وشاملة ، مع المحافظة على الهدوء وضبط النفس.

من خلال استعراض هذه المواقف وردود الفعل، هل سيتحول السودان إلى ساحة تنافس وصراع إقليمي ودولي، كما يحدث في ليبيا وسوريا؟ وهل تلك المباركات والدعم لمصلحة السودان، وشعبه، أم لمصلحة الداعمين؟ هذا ما ستوضحه لنا الأيام القادمة من خلال ما سيؤول إليه حال السودان.

## المحور الثالث ــ الأفاق المستقبلية للسودان بعد الثورة :

نجاح شباب السودان في 11 أبريل 2019م والإطاحة بنظام الرئيس عمر حسن البشير هو قرار اتخذوه منذ ديسمبر 2018 م ، وتمكنوا من تنفيذه، ولكن ظلّ

الاعتصام متواصلا، والحوار تارة يتوقف ، وتارة يستأنف، وطورًا استعمال القوة من قبل المجلس العسكري في فض الاعتصام، وأخيرا تعليق عضوية السودان في الاتحاد الإفريقي إلى حين إقامة سلطة مدنية، وطورًا آخر تدخلات إقليمية ، ودولية للوساطة بين الطرفين، وبيان إدانة من مجلس الأمن. وهذا كله يدل عن عدم وضوح الحال في السودان، وعدم وجود معالم واضحة ليتحدد بها المستقبل بعد رحيل الرئيس البشير وانعكاساته على الوضع. في نهاية الأمر إلى أين سيتجه السودان؟ وما مستقبله في ضوء ما وصل له الحال؟ كل الاحتمالات ممكنة، وتدفع بالسودان نحو أكثر من اتجاه. فأي مسلك سيسلك؟

هناك ثلاثة عناصر رئيسة ستحكم على المرحلة الانتقالية، وتسيرها **وهي:**

1- تأمين العيش الكريم للمواطن، وهو ما لم تتمكن السلطة الانتقالية إلى الآن من إحراز أي تقدم فيه.

2- ضبط الشارع بغرض تأمين البلاد، وليس لغرض قمع الحريات، وهو ما يحاول تحقيقه المجلس الانتقالي الآن، ولكن الأحداث المتسارعة، وموجة العنف التي نجمت عنها أثبتت غير ذلك.

3- مدى قدرة المؤسسات في الدولة كالجيش مثلا على وضع الأرضية السليمة للانتقال، وعادة ما ينظر للجيش على أنه الحامي للدولة ومؤسساتها وقد أثبت الواقع ذلك من خلال دوره في حماية المتظاهرين وإقدامه على عزل الرئيس.

يمكننا وضع مجموعة من الاحتمالات المستقبلية التي يمكن أن تتحقق في السودان :

**الاحتمال الأول ــ الانتقال السلمي للسلطة:**

من بين الاحتمالات التي يمكن أن تتحقق في السودان بعد الثورة أن يدرك الجيش أهمية سرعة الانتقال السلمي للسلطة، فيقدم على بعض التعديلات طبقًا لما جاء في البيان العسكري، ويخفض من مدة المرحلة الانتقالية، بما يتيح الفرصة للإعداد لانتخابات شاملة، ويكون دور الجيش حاميًا لتلك الانتخابات، ومسؤولًا عن المحافظة على استقرار البلاد حتى تتم الانتخابات بصورة نزيهة، ويكون بذلك قد جنب البلاد فوضى أي ما آلت إليه البلدان التي لم تحزم أمرها منذ سقوط حكامها ، وتركت شؤون البلاد في أيدي قوى داخلية وخارجية. وتحقق هذا الاحتمال عائدٌ إلـــى:

1- نجاح القوى السياسية السودانية في إدارة المرحلة الانتقالية، وفي تحقيق مصالحة وطنية شاملة مع أتباع النظام المعزول.

2ـ الاعتــراف بدور الشباب في هذه الثورة ، ومنحهم فرصة المشاركة في المرحلة القادمة، مع إعطاء الفرصة لكل الكوادر بعيدا عن الانتماءات القبلية والجهوية، والاستفادة من الخبرات التي عملت مع النظام المعزول، والذين لم تلوث أيديهم بتدمير مستقبل أبناء السودان.

3ـ وضع مصلحة الوطن والشعب فوق كل الاعتبارات، وعدم الرضوخ لابتزازات خارجية إقليمية ودولية، لإنهاء المرحلة الانتقالية بما يتوافق وتطلعات تلك القوى في المنطقة.

ولكن هل السودان مؤهل فعلا ليتم فيه تداول السلطة سلميا وديمقراطيا؟ وأن يكون نموذجًا ناجحًا للثورات؟

هناك بعض المعطيات التي ربما تجعل من تحقق هذا الأمر شيئاً عسيرًا ومنها (35) :

4ـ غياب المشروع السياسي للحركة الاحتجاجية، حيث تتفاوت المواقف داخلها، فقد كان المطلب الجماعي هو الإطاحة بالرئيس البشير ونظامه، بدأ الخلاف حول المرحلة الانتقالية، وطريقة إدارتها، والأطراف المشاركة في قيادة البلاد. فكانت الآراء ما بين ان تكون المرحلة الانتقالية مدتها خمس سنوات يتم فيها التهيئة لمرحلة سياسية قادمة افتقدها السودان طيلة ثلاثة عقود. وهناك من يرى أنْ لا تتجاوز المرحلة الانتقالية عاما واحدا ورأت بعض الأطراف أن يسلم الحكم في المرحلة الانتقالية لحكومة مكونة من مدنيين وعسكريين، في حين رأى البعض الآخر أن تستلمها حكومة مدنية بالكامل. هذه الاختلافات وان رافقها تشدد من الأطراف ستؤدي إلى ضعف الثورة، وربما تأتي بنتائج عكسية لا تسمح بانتقال سلمي وديمقراطي للسلطة.

5ـ الأزمة الاقتصادية وما نجم عنها من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وما رافقها من شح الوقود والموارد، وارتفاع الأسعار، وأزمة الخبز إلى درجة وصف هذه الثورة بثورة الخبز، هي أوضاع ليست آنية ؛ بل عاشها أهل السودان فترة طويلة ، ولذا فإنَّ علاجها يتطلب وقتًا طويلاً، وهو ما يدفع للقبول بتصور المجلس العسكري لإدارة المرحلة.

**الاحتمال الثاني ـ مماطلة من الجيش وسيطرته على الحكم:**

يعد هذا الاحتمال واردًا حيث من المتوقع أَن يماطل الجيش، ويقوم بتهدئة الأوضاع من خلال بعض الوعود والإجراءات المبدئية دون تنفيذها، وتمديد حالة الطواري في البلاد بحجة حفظ الأمن والوعود بإنهائها عند استقرار الأمور. وخاصة أَنه مع بدايات الاحتجاجات اكتسب الجيش المزيد من القوة على حساب

النخب السياسية، حيث تم تعيين عسكريين في منصب الولاة في أغلب الولايات السودانية، وأعلنوا التفافهم حول النظام بدعوى أنهم لا يقبلون تسليم البلاد لمن يسعى لتدميرها، ولكن مع تفاقم الاحتجاجات، وتحولها لثورة فعلية تضامن الجيش مع المتظاهرين ، وأقدم على عزل الرئيس، هذه القوة التي ظهر بها جعلت الكثيرين يخشون من سيطرته على الحكم، وحجتهم في ذلك أن بعض الضباط ينتمون إلى التيار الإسلامي، وأنهم يسعون لحماية قيادات النظام المعزول، ويتهم بعضهم الأخر ، ومع تطورات الأحداث ، ودخول الجيش في خلافات مع بعض القوى السياسية ، وتعليقهم للمفاوضات ، واعتقال عدد من المسؤولين السياسيين بأنهم يحضرون للانقلاب العسكري، على الرغم من تعهدات الجيش بتسليم السلطة لحكومة مدنية، كذلك هناك تخوف من أن الجيش يمكن أن يدفع بأحد قيادته المتقاعدين في الانتخابات ويفوز بحكم البلاد.

ولكن هل الجيش قادر على سرقة الثورة من الشعب وفرض سيطرته؟ وكيف سيضمن فرض سيطرته مع وجود الكثير من التنظيمات في بعض مراكز التوتر في البلاد؟ هذا الوضع يعوق تحقيقه العديد من العوامل منها:

1ـ أن الجيش نفسه يشهد العديد من مظاهر التباين سواء على خلفية مواقف سابقة أو بسبب الاختلاف في كيفية إدارة المرحلة المقبلة.

2ـ خبرة الشعب السوداني في العملية الانتخابية، وعـزمهم على قيام جمهورية مدنية، يجعلهم أكثر حذرًا في الانتخابات القادمة، ولن يقدموا على اختيار شخصية عسكرية.

3ـ الضغوط الخارجية والتي ترى أن مصلحتها تكون باستقرار المنطقة، وأنَّ هذا الاحتمال يقود لغير ذلك ، وستدفع به بعيدا، وستسعى جاهدة لمنع فرض الجيش سيطرته على السودان.

**الاحتمال الثالث ـ عودة النظام للحكم:**

وهو احتمال متوقع، فطريقة خروج النظام من المشهد السوداني، وتجنب التصادم مع الشعب، يثير الشك لدى الكثير من أبناء السودان، ويعتبرونه مؤامرة على الثورة، وأنَّ هناك ثورة مضادة مخطط لها، ودليلهم في ذلك بقاء جماعة الإسلام السياسي وقيادات المؤتمر الوطني في العديد من المناصب السياسية والمدنية والعسكرية، وامتلاكها لوسائل قوى إعلامية واقتصادية ، قد تنجح من خلالها مخططاتهم، تتمثل في : امتلاكهم وسائل إعلام مختلفة تسيطر على الساحة إعلاميا،

وكذلك سيطرتهم على التجارة والأسواق، وهو ما يعطيهم القدرة على العودة إلى قمم السلطة بثوب جديد، فهم غير مهتمين ببقاء أو إلغاء حزب المؤتمر الوطني، لأنهم لن يدخلوا الانتخابات تحت هذا المسمى، وسيعملون على تشكيل كيان جديد يعودون به إلى قمة السلطة.

ولكن هل الشعب السوداني يمكن أن ينطلي عليه ذلك، وينجح النظام في تمرير مخططاته؟

الواقع ربما يثبت عكس ذلك لأنَّ :

1- تحديد الفترة الانتقالية بأربع سنوات حسبما جاء في المقترح الذي تقدمت به قوى الحرية والتغيير، هو ما سيقطع الطريق على أية محاولة للالتفاف على الثورة، وكافية لتقديم كل من تسبب في تدهور أوضاع الشعب السوداني وانتشار الفساد على أعلى المستويات.

2- الوعي الكافي لدى شباب السودان بما يدور في الكواليس من أطراف خارجية تضغط على المجلس العسكري الانتقالي، وسعيها لتشكيل حكومة تتمكن خلالها من تحقيق مصالحها قبل مصالح الشعب السوداني، وهو ما عبر عنه شباب الثورة برفضهم لتلك التدخلات مثل ردهم على تدخل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

**الاحتمال الرابع ـ اندلاع الحرب الأهلية ودخول البلاد في فوضى :**

في ظل عدم التوافق بين المجلس الانتقالي العسكري والقوى الوطنية يبدو احتمال أنْ تنزلق السودان في حرب أهلية مثل : اليمن ، وسوريا ، وليبيا ، فالواقع العربي واحد، من حيث التأثر الخارجي لتدخل البلاد في حالة من الاحتراب والفوضى، وعدم الاستقرار، وهناك أوضاع يعيشها السودان تؤكد احتمال هذا المشهد منها (36) :

1- وجود حركات مسلحة منتشرة في مناطق الاضطرابات المختلفة بالسودان ( جبال النوبة ، والنيل الأزرق ، ودارفور)، وهذه الحركات لا تـــزال خارج المسار الانتقالي، ولم تكن طرفا في أية مفاوضات؛ بل أعلنوا تفضيلهم للتفاوض مع الحكومة الانتقالية القادمة للوصول لاتفاق سلام، ولعل التفاوض معهم في مراحل قادمة ينسف أية اتفاقيات تبرم الآن ما يدخل البلاد في معترك مسلح يصعب السيطرة عليه.

2- وجود قوى هائلة نازحة من مناطق الاضطرابات استقر بها المقام في الخرطوم وغيرها من الولايات الأخرى، حيث صاروا يشكلون الأغلبية فيها. هذه القوى لم تجد نفسها ممثلة في التحولات الجارية بالسودان، وهو ما يهدد بقيامها برد فعل قوي في حال عدم تلبية مطالبها.

3- قوات الدعم السريع وقيادتها المتمثلة في عبد الفتاح برهان، ومحمد حمدان، اللذان يّدعى أنّ لهما دورًا في ارتكاب العديد من الفظائع في دارفور، وقد لقيا قبولا من الشارع السوداني نظرا لدورهم في حماية الحراك الثوري، والوقوف لجانب الشعب ، وغفر لهما ما سبق، إلّا أنَّ هذه القوات نظرًا لعدم تأقلمها ، وببقائها غير تابعة للقوات المسلحة ، تشكل تهديدا خطيرا على المرحلة الانتقالية، لامتلاكها نفوذا قويا.

ولكن افتقار تلك الحركات للسلاح الذي تستطيع به مواجهة الجيش، وحرص القوى الإقليمية والدولية على جعل المنطقة مستقرة يعيق هذا الاحتمال.

## النتائج :

ختاما لهذه الدراسة فإن الباحثة توصلت إلى النتائج الآتيـــة:

1ـ إعلان الثورة بالسودان في أبريل 2019 م لم يكن وليد اللحظة ؛ بل سبقتها سلسلة من الاحتجاجات المتقطعة كانت بدايتها منذ العام 2013م ، وتوجت بنهاية ديسمبر 2018 م لتنجح في أبريل 2019م .

2ـ ندرة الخبز وانعدام الوقـــود، وهبوط العملة السودانية ، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، وما صاحبهم من ارتفاع الأسعار، مع الفساد المتفشي في كل الأوساط، وانتهاك حقوق الإنسان، بالإضافة لإعـــلان الرئيس البشير عن نيته للترشح لانتخابات 2020 م دفعت الشارع السوداني للتحرك مطالبا بالإصلاح والتغيير.

3ـ التدخل الخارجي في أزمات السودان المختلفة مثل: قضية جنوب السودان قبل انفصاله ، وقضية دارفور، ودفعها للتحول إلي قضايا تحظـــى باهتمام دولي، أوقع السودان تحت طائلة العقوبات المختلفة أبرزها الاقتصادية، وكان معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية ما كان سببا في تـــردّي أوضاع السودان الاقتصادية، وفقدانه للعديد من مصادر ثرواته على إثر انفصال الجنوب، وهي خطوة تهدف

للضغط على أبناء السودان ، ودفعهم للهجرة، وبالتالي إفراغه من أبنائه ، واستغلال مقدراته.

4ـ تحول مطالب المحتجين من مطالب للحصول على فرص عمل، وتحسين الوضع الاقتصادي إلى المطالبة بتنحي الرئيس عمر البشير، والتخلص من نظامه خاصة بعد محاولاته المستميتة للسيطرة على التظاهرات بمختلف الوسائل.

5ـ أهم العوامل التي ساهمت بنجاح الثورة، وتحقيق أهم مطالب المتظاهرين بعزل الرئيس، هو وقوف الجيش إلى جانب الشعب وتخليه عن النظام ورموزه، وأيضا تخلي المجتمع الدولي عن الرئيس البشير، من خلال عدم ممانعتهم لعزله أو اعتبار أن ما حدث انقلاباً عسكرياً ، وهذا دليل على أنه كان أداة لقيادة مرحلة معينة وحان الوقت لتغييره.

6ـ تولي الجيش مسؤولية حماية المتظاهرين دفعهم لتحمل مسؤولية إدارة شئون البلاد بعد إسقاط النظام، وإعلانهم تسلم المجلس العسكري الانتقالي لإدارة بداية المرحلة الانتقالية ثم تسليمها إلى حكومة مدنية.

7ـ عدم التوافق بين القوى السياسية والمجلس العسكري على مدة المرحلة الانتقالية، وتشكيلة الهيئة التي ستتولى إدارتها ما أدى إلى الإعلان عن استمرار الاعتصام بساحات العاصمة، وفضه باستعمال القوة هو بداية تحول الوضع إلى أزمة تعصف بالسودان .

8ـ موقف المجلس العسكري وإصراره على تولي قيادة المرحلة الانتقالية من خلال جعل منصب قيادة المجلس الانتقالي بيده، أمام الرفض القاطع من القوى المدنية، دليلا على عزمه تولي سلطة البلاد ورفض تسليمها لحكومة مدنية، ويبدو أنه بذلك ينفذ تعليمات خارجية ترى أن مصالحها في بقاء حكومة عسكرية في السودان.

9ـ اختلاف المواقف الإقليمية والدولية من الثورة السودانية وعزل الرئيس بين مرحب بها، ورافض لها، ومتحفظ على إبداء أّية ردة فعل تجاهها، وبين من اعتبرها شأنًا داخليًا لا يهم إلا السودانيين أنفسهم، وهذه الاختلافات تعود لاختلاف مصالح كل طرف، فمنهم من مصلحته مرتبطة ببقاء النظام، ومنهم من هو مرتبطة بالتخلص منه.

10ـ دخول وساطة خارجية إقليمية من طرف أثيوبيا، ودولية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بين المجلس العسكري والمعارضة، وإصدار بيان من مجلس الأمن بضرورة حماية المدنيين، هو بداية خروج الأزمة السودانية من محليتها إلى الساحة الدولية، وبداية لتدخل خارجي أيًّا كان شكله.

11ـ اختيار أثيوبيا لتكون وسيطاً بين المجلس العسكري والمعارضة جاء بمباركة دولية، فأثيوبيا دولة صاحبة مطامع قديمة في السودان، وكانت ساحة لإيواء

المعارضة السودانية منذ تسعينيات القرن الماضي، حتى أن السودان كان يتهمها بمساعدة حركات التمرد بجنوبه، وكانت قد أقدمت على طلب فرض عقوبات على السودان في تلك الفترة، فهل سيثق شعب السودان في وساطتها ويتحقق المرجو منها؟ أنه خيار يخدم مصالح أطرافً خارجية، ويقود البلاد لدوامة الحوار والمفاوضات دون نتائج محققة.

12ـ حدوث انتقال سلمي للسلطة، سيطرة كاملة للجيش على شؤون البلاد، وعودة للنظام السابق، أو دخول البلاد في فوضى وعدم استقرار وحرب أهلية، هي احتمالات مستقبلية لحالة السودان بعد نجاح الثورة وعزل النظام، فأي الاحتمالات سيتحقق؟ هذا ما ستكشفه الأيام، ولكن الحالة الأقرب للتحقق وفي ظل الأطماع الخارجية التي تحيط بالسودان هي الفوضى والتقسيم.

13ـ الهدف الذي تسعى القوى الاستعمارية الكبرى لتحقيقه في السودان هو الاستمرار في تقسميه، فبعد انفصال الجنوب وما نجم عنه من وضع اقتصادي متردي له، حان الوقت لتشكيل دولة جديدة هي دولة الزغـــاوة والتي تمتد حدودها إلى خارج السودان، والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد مناسبة لظهورها.

## التوصيات:

وتوصـــي الباحثة بالآتي:

1- نبذ العنف واللجوء للحوار بين الجميع، وتحقيق المصالحة الوطنية، هي أفضل الطرق لتجاوز المشاكل وتحقيق التعايش السلمي.

2- الاتفاق على القبول بحكم القانون من جميع الأطراف، وضمان حقوق حرية الفكر والتعبير، وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز.

3- العمل على تقريب وجهات النظر، والمساواة في توزيع المناصب، والتأكيد على أنَّ الخيار الديمقراطي هو أَفضل الحلول لمشاكل السودان.

4- إيجاد آلية سياسية وقانونية تجمع كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين يتم من خلالها التشاور وإبداء حسن المقصد ليتم القضاء على الفوضى وبالتالي تستتب أمور البلاد.

5- عدم ترك الباب مفتوحًا للتدخلات الخارجية أيًا كان نوعها أو مبرراتها لان فيها تحقيق لمصالح خارجية على حساب المصالح الداخلية.

6- ترك العملية السياسية للقوى المدنية وإجراء انتخابات وتشكيل حكومة مدنية، وتولي الجيش مهمته الأساسية وهي حماية البلاد واستقرار حياة المواطنين.

## الهوامش :

(1) تيم نبلوك، العقوبات والمنبذون في الشرق الأوسط( ليبيا، العراق، السودان)، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت،2001، ص: 230.- وناجية سليمان عبدالله، التدخل الأمريكي في قضية دارفور، رسالة دكتوراه، ليبيا، طرابلس، الأكاديمية الليبية، 2018، ص: 172.

(2) نجلاء مرعي، العلاقات الأمريكية السودانية- النفط والتكالب الأمريكي على السودان، القاهرة دار العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص: 193،- وناجية سليمان عبدالله، السياسة الأمريكية تجاه السودان 1989-2007، رسالة ماجستير، ليبيا، طرابلس، الأكاديمية الليبية، 2009، ص130.

(3) محمد الأمين عباس، أزمة دارفور بداياتها وتطوراتها، في السودان على مفترق الطرق بعد الحرب...قبل السلام، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص151،

(4) عبد المختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009، - سمر إبراهيم، السياسة الأمريكية تجاه دارفور، رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص202.

(5) مضوي الترابي، تداعيات الانفصال عن الأمن الوطني في السودان في انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، لبنان، بيروت، ط1، 2012، ص259، - ومحمد حسب رسول، اثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات

الشرق الأوسط، العدد 58، السنة15، 2012،- وصداح محمد الحباشة، العلاقة بين دولتي السودان وجنوب السودان، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد1، 2013 .

(6) احتجاجات السودان : أسبابها، سياقاتها، المواقف الدولية منها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 8 يناير 2019، - وخالد عثمان الفيل، الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21 يناير 2019 .

(7) إبراهيم بديوي، مظاهرات السودان: لهذه الأسباب لا نتوقع رحيل نظام البشير، 2018/12/24 ، على الموقع https://www.ida2at.com/sudan-demonstrations-reasons-not-expect-departure-omar-al-bashir-regime/ تاريخ الدخول17-5-2019.

(8) أسامة الأشقر، الثورة السودانية الخلفيات والتداعيات والتوقعات، مركز الزيتونة الدراسات والاستشارات، بيروت، ابريل 2019.

(9) بدء الرغيف الواحدة بجنيه اعتبارا من اليوم، موقع اخبار السودان، 5/يناير/2018 ، على الموقع https://www.sudanakhbar.com/200322

(10) الجزيرة ، السودان يخفض قيمة الجنيه بشكل جاد، موقع الجزيرة نت، 2018/10/7، على الموقع https://www.aljazeera.net/news/ebusiness تاريخ الدخول 16-4-2019

(11) خالد عثمان الفيل، مرجع سابق ذكره.

(12) أماني الطويل، المشهد السوداني مسارات وتحديات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 22-12-2018.

(13) خالد عثمان الفيل،مرجع سابق ذكره.

(14) سيناريوهات المشهد السوداني، كيف هزت ثورة الشباب نظام البشير، 31-1-2019، على الموقع www. Aljazeera.net ، وطارق الشيخ، السودان مآلات الثورة الشعبية الثالثة، 28 ديسمبر2018، https://orientxxi.info/magazine/article2835 تاريخ الدخول3-5-2019.

(15) احتجاجات السودان، 15-4-2019، على موقع-https://arabic.euronews.com/2019/04/14/sudan-protest-all-what-you-need-to-know تاريخ الدخول 21-4-2019.

(16) كيف هزت ثورة الشباب نظام البشير، مرجع سابق. وعلى السودان ان يفعل الكثير، صحيفة الشروق ، 28 ابريل 2019.

(17) الواثق الكبير، انتفاضة الشباب وتحديات الانتقال والتحول الديمقراطي. أسئلة تبحث عن إجابات، 18-2-2019، على موقع سودان تربيون.

(18) خالد عثمان الفيل، مرجع سابق ذكره.

(19) أسامة الأشقر، مرجع سابق ذكره

(20) السودان ثورة الخبز تطيح بالبشير، 11-4-2019، على الموقع www.aa.con.tr

(21) أيمن شبانة، إلى أين يتجه السودان بعد عزل البشير، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 14-4-2019.

(22) أسامة الأشقر، مرجع سابق، والمتظاهرون يرفضون بيان الجيش ويهتفون تسقط ثاني، 11-4-2019، الجزيرة، على الموقع https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/11، وتجمع المهنيين لا يلبي طلبات الجيش، 11ابريل 2019، القاهرة، المصراوي، على الموقع https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2019/4/11/1548461 تاريخ الدخول 25-4-2019.

(23) أيمن شبانة، إلى أين يتجه السودان ، مرجع سابق ذكره،

(24) السودان تبدل واضح في لهجة المجلس العسكري إزاء المتظاهرين، 22-4-2019، على الموقع https://www.dw.com/ar/ تاريخ الدخول 30-4-2019.

(25) مظاهرات السودان: المجلس العسكري يقول أن الخلاف الأساسي مع قوى إعلان الحرية والتغيير لازال قائما، 21-5-2019، على الموقع http://www.bbc.com/arabic/middleeast-48345571 ، والحرة ، بعد لقاء أبي... اعتقالات في السودان، 8 يونيو 2019، على الموقع https://www.alhurra.com/497852/ ، الحرة، احتجاجات في السودان والمجلس العسكري يحذر، 30 مايو 2019، على الموقع https://www.alhurra.com/a/496775 تاريخ الدخول 15-6-2019.

(26) اتفاق على استئناف الحوار بعد تعليق العصيان المدني، 12 يونيو 2019، على الموقع http://www.bbc.com/arabic/middleeast-48593792

(27) أمريكا تعين مبعوثا خاصا إلى السودان، 2019/6/12، على الموقع https://www.skynewsarabia.com/mid_dle-east/1258 تاريخ الدخول15-6-2019.

(28) مجلس الأمن يدعو لإيجاد حل توافقي للازمة في السودان، 2019/6/12، أخبار السودان على الموقع www.sudanakhar.com/522533 تاريخ الدخول15-6-2019.

(29) أسامة الأشقر، مرجع سابق ذكره، ومرتضى كوكو، ما هو تجمع المهنيين الذي يقود احتجاجات السودان، 24-1-2019، العين الإخبارية ابو ظبي، على الموقع https://al-ain.com/article/united-states-of-america-iran تاريخ الدخول 3-5-2019.

(30) أسامة الشيخ، المواقف الدولية والإقليمية وآثرها على الثورة السودانية، 27 ابريل 2019، قناة العالم ، على الموقع www.alalamtv.net/news418871 تاريخ الدخول 27-5-2019.

(31) التنافس الإقليمي على السودان: دعم للسودانيين ام بسط للنفوذ، 25 أبريل 2019، على موقع http://www.bbc.com/arabic/interactivity-48057893، مستقبل الثورة السودانية بين السيسي وسوار الذهب، الشارع السياسي، 20-4-2019، الجزيرة نت على الموقع http://www.politicalstreet.org/section/1838/default.aspx ، والجزيرة، اتصال هاتفي بين امير قطر والرئيس السوداني، 22 ديسمبر 2018، على https://www.aljazeera.net/news/politics/2018/12/22 تاريخ الدخول 17-5-2019.

(32) أسامة الأشقر، مرجع سابق ذكره، والسودان بين التقاطعات الدولية وحماية الثورة، تقرير علين، 5-5-2019، على الموقع https://3ayin.com/interventions 30-5-209.

(33) أبرز ردود الفعل الدولية عقب الإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير، 11-4-2019، قناة فرانس 24 ، على الموقع https://www.france24.com/ar/20190411 تاريخ الدخول 22-5-2019.

(34) احمد آمل، السودان ما بعد البيان رقم (1)، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، على الموقع https://www.ecsstudies.com تاريخ الدخول 2-6-2019.

(35) أحمد امل ، مرجع سابق ذكره.

(36) كمال الصادق، ثورة السودان النصر الجزئي وتحديات المستقبل، 10-5-2019، راديو دبنقا على الموقع www.dabangasudan.org/ar/all.news/article تاريخ الدخول 20-5-2019.